نتائج الدراسة:

استهدف البحث دراسة سياسات تحفيز الطلب على العمل فى الاقتصاد المصرى. وقد انصب الاهتمام على تحليل التغيرات التي طرأت علي الطلب علي العمل فى مصر خلال الفترة (2008-1981) ، وتحليل مدى مساهمة القطاعات المختلفة فى استيعاب العمالة ، ومدى اتفاق التوزيع النسبى للاستثمارات فى تلك القطاعات مع استيعابها للعمالة. أضف إلى ذلك أن الدراسة قد تناولت بالتحليل تلك المحددات الاقتصادية الأساسية المؤثرة فى حجم وهيكل الطلب على العمل وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك فى الأجل الطويل ونموذج تصحيح الأخطاء فى الأجل القصير. وقد جاءت أهم النتائج على النحو التالى:

١. يرجع تفاقم ظاهرة البطالة في المقام الأول إلي عدم نجاح السياسة الإقتصادية بشكل عام والسياسة الإستثمارية علي وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكثيفة العمل في آن واحد . وقد ترتب علي تلك السياسات تدن ى وتراجع في مستويات الإستثمار مما أدي إلي إضعاف قدرة الإقتصاد المصرى علي توليد فرص عمل تتناسب مع الزيادة فى عرض العمل بالإضافة إلى وجود أنماط إستثمارية لا تشجع علي النمو كثيف العمل .
٢. توضح تجربة الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة الإنعكاسات السلبية لنمو الناتج المحلى ذى التوجه المكثف لاستخدام رأس المال على أوضاع التشغيل والبطالة . ويؤكد ذلك على ضرورة توجيه الاستثمارات للمجالات الأكثر قدرة على توسيع قاعدة التشغيل. ومن المهم التأكيد على أن هذا لا يعنى التضحية بتطوير وتنمية الأنشطة المكثفة لاستخدام رأس المال ، إذ أن هذه الأنشطة تعد ذات أهمية حيوية لأنها تولد بدورها

أنشطة كثيفة العمل مع توسع المنشآت و زيادة الإنتاج، كما أن لها آثاراً موجبة على الإنتاجية.

٣. يمكن تحديد ثلاثة قطاعات رئيسية يتم من خلالها العمل على توليد المزيد من فرص العمل. وتتمثل تلك القطاعات فى كل من الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة المرتفعة الموجهة للتصدير ، والمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم فى القطاعات غير الزراعية ، بالإضافة إلى الخدمات عالية النمو كالسياحة والنقل والتمويل والمعلومات والخدمات الشخصية. ويأتى ذلك كله فى ظل توجه السياسة الإقتصادية نحو زيادة مساهمة القطاع الخاص فى النمو والتشغيل،

٤. تشير تقدير ات معلمات دالة الطلب علي العمل في الاقتصاد المصري خلال الفترة موضع البحث وفقا لمنهج التكامل المشترك باستخدام اختبار(Johansen,1998) وذلك بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج إلى وجود علاقة توازنية فى الأجل الطويل بين الطلب على العمل من جهة وكل من إجمالي التكوين الرأسمالي، والسعر النسبي لرأس المال إلى العمل ، ومعدل النمو الإقتصادى والإصلاح الاقتصادي من جهة أخرى.

٥. توضح نتائج الدراسة معنوية جميع معلمات النموذج التى تم تقديرها. وقد جاءت الإشارات متفقة مع التوقعات فى النظرية الإقتصادية باستثناء معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والذى جاءت إشارته سالبة ومعنوية إحصائيًا . ويؤكد ذلك ما يعرف بظاهرة النمو بلا تشغيل Jobless Growth. وجاء متغير السعر النسبي لرأس المال إلى العمل معنو يا إحصائيًا و ذا إشار ة موجبة. ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما زادت تكلفة رأس المال، كلما ارتفع الطلب على العمل. أضف إلى ذلك أن إ شارة إجمالي التكوين الرأسمالى قد جاءت موجبة ومعنوية إحصائيا إذ أنه كلما

زاد إجمالي التكوين الرأسمالي كلما زاد التشغيل. وقد أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبى لبرنامج الإصلاح الإقتصادى على التشغيل حيث جاءت إشارة المتغير الهيكلى الذى يمثل هذا البرنامج سالبة ومعنوية إحصائيا مما يشير إلى تناقص عدد المشتغلين أثناء فترة تطبيق هذا البرنامج عن الفترة التى سبقت تطبيقه.

وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، توصى الدراسة الحالية بما يلى:

١. يجب اتباع السياسات اللازمة لتعبئة المدخرات المحلية لتقليل الفجوة بين الإدخار والإستثمار مما يؤدى إلى زيادة الإستثمار بحيث لا تقل نسبته عن 25 % من الناتج المحلى الإجمالي. أضف إلى ذلك أن هناك ضرورة لتشجيع وجذب المزيد من الإستثمار الأجنبى المباشر بحيث يزيد على المعدل المتحقق حاليا والذى لا يتجاوز 10% من الناتج المحلى الإجمالى. ويأتى ذلك أسوة بالإقتصاد يابان الناشئة التى حققت طفرة فى النمو الإقتصادى.

٢. تتطلب زيادة الطلب على العمل اتباع سياسات مالية توسعية مع الأخذ فى الإعتبار المفاضلة التقليدية بين التشغيل والتضخم فى الأجل القصير . وتتمثل أهم تلك السياسات فى زيادة الإنفاق العام بشقيه الجارى والإستثمارى، وإتباع سياسة ضريبية تهدف لتشجيع الإستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل . ويتأتى ذلك من خلال ترشيد استخدام الحوافر الضريبية كأداه من أدوات جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية ، وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية.

٣. تمثل سياسة تنويع الصادرات، والاتجاه إلى تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية كثيفة الأيدى العاملة ، والإبتعاد عن الصناعات التحويلية القائمة على المواد الخام والموارد المحلية من أهم السياسات اللازمة لزيادة الطلب على العمل.

٤. ينبغى العمل على تفعيل الروابط بين الاستثمار والتشغيل، وتقوية الروابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة وبين المنشآت الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية، وتدعيم ذلك كله بسياسات سوق العمل. ولاشك أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى زيادة محتوى التشغيل فى النمو وتعميق الروابط بين القطاعات كثيفة رأس المال والقطاعات كثيفة التشغيل .

٥. يجب إعادة النظر في إستراتيجية التصنيع لتأخذ في اعتبارها كثافة التشغيل فى الفروع الصناعية المختلفة، ومن ثم توجيه الإستثمارات إليها من خلال مجموعة من الحوافز. وتتمثل أهم تلك الحوافز فى إعفاء الشركات التي تستخدم عددا معينا من العمال من نسب معينة من التأمينات، أو منح دعم مباشر للمشروعات التى تطبق أساليب إنتاج كثيفة العمل ، على أن ترتبط هذه الحوافز بالمراجعة الدورية لأداء الشركات التي تستفيد منها.